



العلاقة بين مناهج التعليم العالي وسوق العمل - كلية تنمية المجتمع جامعة شندي دراسة حالة
د. رؤى كمال حامد *

المستخلص

تناولت الدراسة موضوع المناهج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا من خلال توضيح متطلبات سوق العمل ومدى توفرها في مخرجات التعليم العالي وكيفية التخطيط التعليمي السليم لاعداد القوة العاملة التي تتلقى تعليمًا بمناهج تعليمية تطويرية وتأهيلية في المجالات الأكاديمية والمهنية ، وركزت الدراسة بصورة خاصة على مناهج كلية تنمية المجتمع في جامعة شندي والتي اعدت مناهجها بهدف تنمية الطالب الجامعي وتأهيله لخدمة وتنمية المجتمع خاصة المجتمعات الريفية ، هدفت الدراسة الى التعرف على متطلبات سوق العمل ومتطلبات القوى العاملة الملائمة له وتوضيح دور كلية تنمية المجتمع في توفير عمالة مناسبة لسوق العمل في مجال التنمية الشاملة والخدمة الاجتماعية . واستندت الى منهجي دراسة الحالة وتحليل المحتوى من خلال عمل مقابلات نوعية منظمة مع الخريجين. توصلت الدراسة الى عدد من النتائج بعد تحليل البيانات المتوفرة من أهمها ضعف العلاقة بين تخطيط التعليم العالي وسياساته واحتياجات سوق العمل. ساهم في ازدياد معدل بطالة مخرجات التعليم كما ان نسبة البطالة بين خريجو كلية تنمية المجتمع ضعيفة نسبيا بسبب الاعداد القليلة للطلاب المقبولين والخريجين كما ان مناهج الكلية تتوافق

* أستاذ مساعد - كلية تنمية المجتمع - جامعة شندي.



1. المقدمة:

إن أكثر المشكلات التي تعاني منها نظم التعليم في العالم تتعلق بعدم قدرتها علي إعداد الإنسان لمواجهة احتياجات سوق العمل ، ومسايرة التبدلات الدائمة في هذه الاحتياجات . دول كثيرة ما زالت تعاني مشكلة البطالة بين المتعلمين نتيجة الزيادة العالية في أعداد الطلاب وما يترتب علي ذلك من توسع كمي في التعليم وتضخم في مخرجاته فالمشكلة في هذه الحالة ليست في ارتفاع المستويات العلمية والمهنية للقوى العاملة ، إنما الأمر يتعلق في أنها تمثل فائضاً أو تضخماً تعليمياً لأنها فوق قدرة الاقتصاد علي استيعاب كل الخريجين فعندما يقوم مهندس بعمل كتابي أو أداري فإنه لا يساهم في زيادة الإنتاج بشكل مطلق ، بل علي العكس ، فإن هذه الظاهرة لها نتائج اجتماعية ضارة قد تتمثل في عدم الرضي والإحباط واللامبالاة والصراع الاجتماعي . لذلك لابد من التمييز بين رغبات الناس في اختيارهم للتخصصات التي قد لا يتوافر لها مجالات للعمل مستقبلاً وبين ما هو ممكن مهنيًا واقتصاديًا . بمعنى أن الرغبة الاجتماعية للوظائف يجب أن تتمشي مع الإمكانيات الاقتصادية المتاحة للدول، ولطبيعة أوضاع سوق العمل. فالرغبة الاجتماعية في دراسة الهندسة أو الطب أو الطيران مثلاً أو غير ذلك يجب أن تتوافق مع الإمكانيات الاقتصادية . فما الفائدة من مخرجات تعليمية تتمثل في القانونيين والمهندسين والمحاسبين والتربويين لكنها تعمل بعد تخرجها كتبة وحراس وسائقي تاكسي .

الكثير من مشاكل القوى العاملة يمكن معالجتها عن طريق التعليم . فالتخطيط التعليمي قبل كل شيء يتحتم عليه أن يرتب أوضاعه الداخلية ، ويرفع من كفاءته ، ويعيد النظر في برامجه وتنظيماته ونظم القبول للتخصصات المختلفة، ولابد أن يكون التعليم تعليمًا مهنيًا ومنتجًا وليس لمجرد الحصول علي الثقافة العامة أو تخريج مثقفين . أن التحدي الكبير الذي يواجه كل نظام تربوي هو في كيفية إيجاد توازنات بين الطلب الاجتماعي علي التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل . وقضية كهذه ليس من اليسير تحقيقها ما لم تتضافر جهود المجتمع على المستويين الحكومي والشعبي. فالنظام التعليمي في كثير من الدول إذا نظر إليه في سياق أهدافه نحو إعداد القوى العاملة فإن هناك ثلاثة عوامل عامة مرتبطة بمشكلة هذه القوى العاملة وهي: النمو في الطلب الاجتماعي على التعليم، والمعدلات المرتفعة للنمو السكاني، وضعف أو انكماش في النشاط الاقتصادي . وأمام هذا المثلث المؤثر على برنامج إعداد القوى



العاملة نجد اختلالات خطط التعليم وضعفها في إمكاناتها وقدرتها الذاتية ، فضلاً عن الخلل المقاس في التنسيق بين التعليم وجهاز التخطيط القومي في الدولة.

العلاقة بين التعليم وسوق العمل

العلاقة بين التعليم وسوق العمل علاقة معقدة ومتعددة الاتجاهات فالتعليم يؤثر على سوق العمل من خلال ما يقدمه الى السوق من مهارات او شبه مهارات ومن خلال ما يسحبه من السوق من ايدي عاملة من اساتذة وموظفين وطلبة او من خلال ما يطلبه من الصناعات الاخرى من منتجات كالجامعات وتجهيزاتها والتقنيات التعليمية والتي تمثل جزءا هاما من منتجات سوق العمل، ويؤثر سوق العمل على التعليم من خلال إحتياجاته من القوى العاملة المتعلمة والماهرة (فهيمى، ٢٠٠٤). تعمل مؤسسات التعليم العالي على توفير الكفاءات البشرية وتأهيلها لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات الدولة وكذلك احتياجات سوق العمل ففي الماضي كان خريجي الجامعات كلهم يعملوا لخدمة البلاد وتلبية لسوق لعمل إلا انه نتيجة تزايد أعداد خريجي الجامعات فلم يتمكن السوق من استيعابهم خاصة التخصصات النظرية . إن من أسباب عدم قبول مخرجات التعليم الجامعي ما يلي:

- 1- المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص.
- 2- لا تقوم الجامعات بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص .
- 3- عدم توفر الخبرات لدى خريج الجامعات من لغة وخبرات علمية .
- 4- إن خريج الجامعي لا يزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية .
- 5- عدم الجدية والانضباط في العمل .

سوق العمل

سوق العمل نوع من أنواع الاسواق الاقتصادية . يوجد فيه باحثون عن العمل وعروض العمل , ويوجد فيه اصحاب الاعمال في القطاع العام والقطاع الخاص واصحاب الشركات الذين يخلقون مكان العمل ويبحثون عن اليد العاملة .



تخطيط التعليم العالي وفقاً لحاجات القوى العاملة وسوق العمل

يبدأ تخطيط التعليم وفق حاجات القوى العاملة في مرحلة مبكرة تسبق المرحلة الجامعية ، لكن التعليم العالي يعتبر المكان المناسب ، أكثر من المراحل التعليمية الأخرى ، لتطبيق هذه المقاربة . وعلى سياسة القبول في الجامعة أن تعكس هذه الملاحظة إن كانت ترغب في توفير الصلة بين التعليم وحاجات سوق العمل وأن لا ترى خريجها في عداد ما يعرف ببطالة المتعلمين أو هجرة الأطر المؤهلة .

وقد لا يكون تخطيط التعليم العالي في مختلف اختصاصاته (كلياته) مرتبطاً بحاجات سوق العمل ولكن بعض الكليات الأساسية لا بد لها من ذلك (تختلف من بلد لآخر حسب الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لكل من أرباب العمل والطلاب اضافة إلى الدولة) . وتشمل تلك الكليات الاختصاصات ذات العجز الشديد في الخريجين المحليين منها أو تلك التي تعرف ببطالة المتعلمين، وذلك لمنع حدوث اختلال كبير ومكلف في تنمية الموارد البشرية وتشغيلها، كما تشمل الكليات التي تقود إلى مهنة محددة . بينما اختصاصات أخرى يمكن أن يكون القبول فيها أقل صرامة في ارتباطه بحاجات سوق العمل أو يمكن تحمل بعض الاختلال العابر أو الدائم في خريجها وهذه مرونة ترسم حدوداً ليست صارمة بين مختلف الاختصاصات أو مختلف المستويات العمودية من التعليم العالي ضمن الاختصاص ذاته . كما أن مسألة الاختصاص الدقيق الذي يمنع السيولة الأفقية والعمودية في سوق العمل وتقلص احتمالات إعادة التأهيل السريع تحتاج إلى نظر .

وبعد تحديد القوى العاملة المطلوبة وتحديد العرض المستقبلي منها (المخزون الحالي ناقصاً الخروج من قوة العمل لأسباب عديدة)، نحصل على العدد المتوقع تكوينه في مؤسسات التعليم العالي في الداخل أو الخارج. أخذاً بعين الاعتبار معاملات انتاج صناعة التعليم (معدلات الرسوب والنجاح والتسرب والتأخير) ومعدلات البقاء المهني والديموغرافي واحتمالات التغير في هياكل المهن وحاجاتها التعليمية (مصطفى ، ٢٠٠٥).

تقدير المطلوب من القوى العاملة المؤهلة

إن التقنية الممكن استعمالها لأجراء التقديرات في القوى العاملة وفي اختصاص كالطب مثلاً تختلف بالطبع عن تلك التي يجوز استعمالها من أجل تقديرات المهندسين الزراعيين أو أنماط أخرى من المهندسين . ولكن غالباً ما يتم افتراض تناسبات عمل (أو خدمة) بين المهنيين وأعداد السكان أو حجوم الإنتاج أو الخدمات سواء أكانت تلك



التناسيبات تقنية محضة أم مستهدفة بالمقاربات الدولية والفجوات أو اتجاهات الماضي. كما يتوجب مراعاة التناسيبات الهيكلية ضمن المهنة الواحدة مثل: عدد مساعدي المهندس لكل مهندس أو عدد الممرضين لكل طبيب أو عدد الأساتذة لكل مدير مدرسة . وتتفاوت الموثوقية في هذه التقديرات (النتائج) أيضاً حسب نمط الحاجات من اليد العاملة.

مواعمة التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل

يواجه التعليم الجامعي مشكلة ازدياد أعداد الخريجين في بعض التخصصات العلمية التي لا يحتاجها المجتمع مما أدى إلى تعاظم ظاهرة بطالة المتعلمين وذلك بسبب غياب التنسيق بين الجامعات واحتياجات سوق العمل، وعدم قدرة الجامعات على استيعاب الأعداد المطلوبة في مختلف التخصصات، وتحديدها وفقاً لاحتياجات المجتمع، مما أدى إلى ضعف مساهمة الجامعة في خدمة المجتمع، واختصار هذا الدور على تدريب المعلمين لإكسابهم المهارات والخبرات، ورفع كفاءتهم أو الاستشارات في بعض المجالات وذلك راجع إلى ضعف العلاقة بين برامج ونشاطات المجتمع وسياسات الجامعات التي لم يبرز دورها إلا في الجانب التعليمي من خلال تزويد المجتمع بالخريجين (الشراح، ٢٠٠٢).

مواعمة التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة ، إلا أن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل قد جعلت مثل هذه المواعمة قضية جوهرية . وترجع اسباب ضعف المواعمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية وسوق العمل إلى :

- 1- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتنا (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية).
- 2- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.



2. أهداف الدراسة

- * وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل
- * التعرف على متطلبات التخطيط التعليمي ومداخله المختلفة .
- * التعرف على متطلبات سوق العمل ومتطلبات القوى العاملة الملائمة له.
- * التعرف على دور كلية تنمية المجتمع في توفير عمالة مناسبة لسوق العمل في مجال التنمية الشاملة والخدمة الاجتماعية

3. المنهجية وعينة الدراسة

- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع بالإضافة الى اتباع اسلوب دراسة الحالة الخاصة بخريجين كلية تنمية المجتمع في جامعة شندي وتتبع مواقع عملهم وتواجههم في سوق العمل من خلال أسلوب تحليل المحتوى الذي يوصف الظاهرة وصفا كمياً منظماً ، حيث تم جمع:
- 1-بيانات ثانوية من سجلات الكلية ومعلومات من ادارة الموارد البشرية في بعض المؤسسات
 - 2-بيانات أولية تم جمعها عن طريق المقابلات النوعية المباشرة مع بعض الخريجين.

3-1 الخطوات الإجرائية

- تم عمل ١٠ مقابلات نوعية منظمة مع خريجي كلية تنمية المجتمع للأعوام من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣م، تضمنت المقابلات الأسئلة البحثية للدراسة، وتم اتباع أسلوب علمي منظم للوصول لاستنتاجات المقابلة تم بمراحل هي:

- تنظيم البيانات وتصنيفها
- تسجيل الملاحظات
- تحديد الاتساق والانماط
- صياغة النتائج والتحقق منها



4. النتائج

1- دراسة الحالة انشئت كلية تنمية المجتمع سنة ١٩٩٥م متجهة لخدمة المجتمع مساهمة في حل مشكلاته التنموية ومنهجاً متداخلاً ومتكاملاً ومعتمداً على فريق ذي تخصصات متعددة .

مفهوم تنمية المجتمع

تنمية المجتمع هي مفهوم حديث له تعاريف كثيرة يرجع اختلافها الى التعبير المعني الواحد في الفاظ مختلفة. ومن تلك التعاريف ما اورده الامم المتحدة على (ان تنمية المجتمع هي العمليات التي يتضافر فيها الجهد الشعبي مع الجهد الحكومي لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية , ومن ثم تكامل الجهد لتهم جميعها في التقدم القومي) .

إن عملية تنمية المجتمع هي عملية تغير مقصودة ومخططة ومقدرة التكاليف والوسائل والنتائج . وتعتمد على تحريك الامكانيات المادية والاجتماعية والثقافية وتنميتها وترجمتها في صورة أعمال ايجابية لرفع مستوى المجتمع المحلي.

منهج كلية تنمية المجتمع

اولا : اهداف المنهج

- 1/ فهم واستيعاب مشاكل المجتمع والبيئة المشاركة في حلها مهتدياً بالمفهوم الشامل لتنمية المجتمع ملتزماً بقيم المجتمع وسلوكه القويم .
- 2/ تشخيص وعلاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الفرد والاسرة والمجتمع بقدرات عالية .
- 3/ العمل على تدريب الآخرين في مجال تخصصه وخبراته .
- 4/ ادارة مؤسسات التنمية بمستوياتها ومواقعها المختلفة وقيادة فرقها .
- 5/ التأقلم والانسجام مع البيئة والمجتمع الذين يعمل فيهما والاستفادة القصوى من الامكانيات المتاحة .
- 6/ الاجراء والمشاركة في البحوث التطبيقية من اجل الارتقاء بالمجتمع .
- 7/ اكتساب المعرفة ذاتياً والاستفادة منها في التنمية الشاملة للمجتمعات .
- 8/ الالتزام بالقيم ذاتياً والمثل والاخلاق والسلوك المهني .



9/ اجادة اللغة العربية وإحدى اللغات السائدة الأخرى (بمستوى عال) على نحو يمكنه من متابعة التطورات العلمية والمشاركة فيها .

ثانيا : محتويات المنهج

هنالك اتفاق عام على ان (تنمية المجتمع) كمجال دراسي ليست فرعاً للمعرفة في حد ذاتها , وانما هي مجال تكامل لمفاهيم مشتقة من فروع عدة للمعرفة (مثل الاقتصاد والجغرافيا وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والادارة). لذا تتم مناقشة المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من فروع عديدة متوافقة للمعرفة بشكل مستفيض لفهم وتفسير التداخل المعقد للقوى التي تحدد الاحوال الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع وتؤثر بذلك على تنميته. كما يتم تدريس الطلاب كيفية عمل البحوث , وكيفية وضع خطط التنمية لقطاعات المجتمع وكيفية تصميم وتحليل المشاريع وما شابه ذلك من إمكانيات التطبيق العملي لمحتويات المقررات. تضم مناهج ومقررات كلية تنمية المجتمع مجموعة كبيرة من المعارف في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتنمية الاقتصادية وتنمية المرأة والتنمية الريفية بالإضافة الى علوم الادارة والعلوم السياسية وعلم النفس . خريج كلية تنمية المجتمع يجد فرصة كبيرة جدا للعمل في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كما انه يجد قبولا كبيرا في مجال العمل في المنظمات بكل انواعها , وهناك ميزة البحث الميداني حيث يكون الطالب مؤهلا للعمل في مجالات البحوث العلمية والمسوحات الميدانية نسبة لما يتلقاه من معارف ومهارات من دراسة منهج التدريب والعمل الميداني . التدريب والعمل الميداني ميزة يمتاز بها طالب كلية تنمية المجتمع حيث ان الكلية تقوم على تدريب الطالب على الجوانب التطبيقية لدراسته النظرية بشكل مستفيض وبالعلاقة مباشرة مع المجتمع الريفي والحضري بالإضافة الى إلحاق الطالب بالمؤسسات المحلية والولائية والقومية بهدف إكساب الطلاب المهارات العملية والخبرات المتصلة بتلك المؤسسات . تقوم كلية تنمية المجتمع بتخريج عدد قليل من الطلاب وهذا يعتبر السبب الاساسي في ان خريجو الكلية لا يعانون من البطالة بشكل كبير , ففي المتوسط يتم توظيف او الحصول على فرص عمل لأكثر من ٦٠% من الخريجين معظمهم من الطلاب الذكور .



جدول رقم (١)

اعداد الطلاب الخريجين من كلية تنمية المجتمع - جامعة شندي

| سنة القبول | سنة التخرج | عدد الخريجين |
|------------|------------|--------------|
| ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢١ |
| ١٩٩٦ | ٢٠٠١ | ١٣ |
| ١٩٩٧ | ٢٠٠٢ | ٤٢ |
| ١٩٩٨ | ٢٠٠٣ | ٤٣ |
| ١٩٩٩ | ٢٠٠٤ | ٣٥ |
| ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ٤٥ |
| ٢٠٠١ | ٢٠٠٦ | ٤٠ |
| ٢٠٠٢ | ٢٠٠٧ | ٤٦ |
| ٢٠٠٣ | ٢٠٠٨ | ٣٧ |
| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٩ | ٣٨ |
| ٢٠٠٥ | ٢٠١٠ | ٤٠ |
| ٢٠٠٦ | ٢٠١١ | ٣٣ |
| ٢٠٠٧ | ٢٠١١ | ٤٦ |
| ٢٠٠٨ | ٢٠١٢ | ٥٠ |
| ٢٠٠٩ | ٢٠١٣ | ٤٣ |

المصدر : سجلات كلية تنمية المجتمع - جامعة شندي

نلاحظ من الجدول اعلاه تزايد اعداد الطلاب في معظم السنوات مما يؤكد ان الكلية لاقت القبول بين الطلاب، وان عدد الطلاب المسجلين تضاعف تماماً بين العام ١٩٩٥ و العام ٢٠٠٩.



جدول رقم (٢)

مجالات عمل الطلاب الخريجين من كلية تنمية المجتمع - جامعة شندي

| سنة التخرج | الخريجين | مؤسسات القطاع العام | مؤسسات القطاع الخاص | اعمال حرة | لا يعملون | نسبة البطالة |
|------------|----------|---------------------|---------------------|-----------|-----------|--------------|
| ٢٠٠٠ | ٢١ | ١٥ | ٣ | ٣ | ٠ | ١٤.٢ |
| ٢٠٠١ | ١٣ | ١٠ | ٣ | ٠ | ٠ | ٠.٠٠ |
| ٢٠٠٢ | ٤٢ | ٢٢ | ١٢ | ٨ | ٠ | ١٩.٠ |
| ٢٠٠٥ | ٤٥ | ١٣ | ١٧ | ٧ | *٨ | ٣٣.٣ |
| ٢٠١١ | ٣٣ | ١١ | ٨ | ٩ | *٥ | ٤٢.٤ |
| ٢٠١٣ | ٤٣ | ٩ | ١٦ | ١١ | ٧ | ٤١.٨ |

المصدر : الباحث اعتمادا على بيانات الخريجين *ربة منزل

يتم اخذ نماذج من سنوات مختلفة متباعدة في اعداد الطلاب الخريجين . نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسب البطالة منخفضة نسبيا بين خريجين كلية تنمية المجتمع كما ان اعداد الذين يعملون في مؤسسات القطاع العام أعلى من باقي مجالات العمل الاخرى .

2-4 أهم نقاط المقابلات وتشخيصها

تم اجراء مقابلات نوعية منظمة مع عينة من خريجي كلية تنمية المجتمع تناولت النقاط الاتية :-

اولا: اعداد الطلاب المقبولين في الكلية حيث أن الكلية تقبل اعداد قليلة نسبيا لا يزيدون عن ٥٠ طالب بسبب الدراسة النوعية للكلية والجوانب التطبيقية التي تشتمل عليها مناهج الكلية والتي تركز على اكسابهم معارف ومهارات التعامل مع المجتمعات خاصة الريفية منها.

ثانيا : قبول الخريجين في سوق العمل وتحديدًا في مؤسسات الرعاية والشؤون الاجتماعية التابعة للقطاع العام ومنظمات المجتمع المدني حيث ان الكلية هي الكلية الوحيدة التي تمنح بكالوريوس تنمية المجتمع وتركز على الجوانب التطبيقية المباشرة مع فئات المجتمع منذ ان تأسست وتبعتها كليات مشابهة في جامعة جوبا وغيرها.

ثالثا : مدى تطابق المنهج والدراسة النظرية والتطبيقية التي تلقوها في الكلية مع متطلبات مهامهم الوظيفية في مواقع عملهم المختلفة

5.1 الاستنتاجات

من خلال تحليل المقابلات توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات :-

- العدد القليل من الطلاب المقبولين كان له الاثر المباشر في تركيز وصقل مهارات ومعارف طلاب كلية تنمية المجتمع وتحديدًا استفادتهم من منهج التدريب والعمل الميداني الذي كان يتيح لهم التعامل المباشر مع المجتمعات والمؤسسات على المستوى المحلي والولائي والقومي .



- خريج تنمية المجتمع يجد القبول الوظيفي من قبل المؤسسات والهيئات الاجتماعية على مستوى القطاعات العامة والخاصة باعتباره خريج متميز تلقى دراسة نظرية وتطبيقية نوعية ومتفردة .
- خريج كلية تنمية المجتمع يكون مؤهلا وقادرا على القيام بالمهام الوظيفية التي توكل اليه في عمله في مؤسسات الرعاية والشؤون الاجتماعية لانه تلقى مهارات ومعارف في فترة الدراسة الجامعية تتوافق مع مهامه الوظيفية ذات العلاقة بالتعامل المباشر مع فئات المجتمع المختلفة ولأهمية الموضوع توصي هذه الورقة بالتالي :
- 1/ ضرورة ربط التخطيط التعليمي بالتخطيط الاقتصادي في إطار خطة التنمية لنفاذي تخريج قوى عاملة غير مرغوب فيها.
 - 2/ استخدام التدريب التحويلي لتخفيف مشكلة البطالة الحالية .
 - 3/ دعم التعليم بالولايات وخاصة الجامعات الولائية وربط التخصصات بكلياتها باحتياج الولاية من القوى العاملة على المدى المتوسط والطويل .
 - 4/ إنشاء قاعدة بيانات مربوطة بشبكة معلومات تستفيد منها الأجهزة المسؤولة عن وضع سياسات الاستخدام وتخطيط القوى العاملة وتخطيط التعليم العالي .
 - 5/ انشاء وتفعيل الوحدات المسؤولة عن متابعة الخريجين خاصة في التخصصات النادرة ومعرفة اماكن تواجدهم في سوق العمل



المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

- * أحمد إسماعيل حجي، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م .
- * الزهور محمد خير الطائف، بطالة الخريجين بولاية الخرطوم ١٩٩٧-٢٠٠٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد دراسات الإدارة العامة والحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٢م .
- * السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج-العرض الاقتصادي-٢٠٠٣م
- * الطبيب عبدالوهاب محمد مصطفى، تمويل التعليم العالي في السودان وسبل تطويره، ورقة منشورة في دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم ببيروت مؤسسة الفكر العربي، أكتوبر ٢٠٠٥م.
- * فاروق شوقي البويهى، التخطيط التربوي (عملياته، مداخله) الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ.
- * محمد أدهم علي، فائض العمالة، الأساليب والحلول، الخرطوم مركز فائض العمالة، ١٩٩٢م.
- * محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ٢٠٠٤م.
- * محمد منير مرسى، تخطيط التعليم واقتصادية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨م .
- * هادية محمد أبو كليله، تخطيط التعليم واقتصادية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠١م.
- * يعقوب أحمد الشراح، التربية وأزمة التنمية البشرية، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٢م.



(Online)Available from

w.w.w.. arabhuman rights. org/ilo /unemployment-convention /9a.html .

w.w.w.. metransparent. com/ texts/ Shaker - al - nabulsi - take - an - example. htm.

w.w.w.. mowaten.org/society/working/ 7-04/working- 03.htm .(Accessed Mar..2006)

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1.Cizek & Fitzgerald, Shawn M.(1999) . Methods Plainly Speaking : An Introduction to Logistic regression.
- 2.Davied .W. Hosmer & Stanley Lemeshow (2000).Applied Logistic Regression, second edition, Wiley, Inc, New York.
- 3.Fraas, John W. and Newman, Isadore (2003). Ordinary Least Squares Regression, Discriminant Analysis, and Logistic Regression: Questions Researchers and Practitioners Should Address When Selecting an Analytic Technique. February 26-March,2003) (Hilton Head Island, GA,.
- 4.12\ Harvey Motulsky & Arther christopoulos (2003) Fitting Models to biological Data using linear and nonlinear regression A practical guide to curve Fitting, Graphpad software iuc: san diego CA
5. HJ Motulsky & LA Ransas (1987) , Department of pharmacology, University of California, SanDiego
- 6.John Neter, Michaeld. Kutner, Christopher. J.N achtsheim and William Wassermah (1996). "Applied Linear Statistical Models" fourth edition.

